



بلاغ عن لقاء وفد الجامعة الوطنية للتعليم بالسيد وزير التربية الوطنية.

بمناسبة انعقاد دورة المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة يوم الأربعاء 19 دجنبر 2012 بمقر عمالة تزنيت، وتفعيلا لقرار المجلس الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، نظم حشد كبير من مناضلات ومناضلي الجامعة وقفة احتجاجية أمام مقر العمالة. لقد شكلت هذه المحطة النضالية فرصة لإبراز حجم تجدر التجربة النقابية الديمقراطية للجامعة الوطنية للتعليم بجهة سوس ماسة درعة، كما أنها كانت خير رد على كل من عملوا في النور والظلم على النيل من الرصيد النضالي والكافحى لهذه التجربة في الآونة الأخيرة.

وعلى إثر ذلك، وبدعوة من السيد وزير التربية الوطنية، انعقد بنفس القاعة التي احتضنت أشغال المجلس الإداري لقاء جمع ، بالإضافة إلى الوزير والوفد المركزي المرافق له، السيد عامل إقليم تزنيت و مدير الأكاديمية والسادة نواب الأقاليم التسع بالجهة، وفد للجامعة الوطنية للتعليم من 17 عضواً مكوناً من ممثلين عن المكتب الجهوي وعن المكاتب الإقليمية التابعة للجهة، وكذلك ممثلين عن الفئات التعليمية المنظمة في إطار الجامعة الوطنية للتعليم.

لقد تناول اللقاء الذي دام قرابة ثلاثة ساعات حتى حدود الواحدة صباحا المحاور التالية:

- محور السياسة التعليمية.

- محور التدبير الإداري والمالي.

- محور الحركات الانتقالية.

- قضايا وملفات الفئات التعليمية.

- العالم القروي.

إن المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، إذ ينوه باستماتة مناضلات ومناضلي الجامعة في الدفاع عن الهوية الديمقراطية لها، وبالمستوى العالي من النضج النقابي الذي عكسه ما عرفته الوقفة الاحتجاجية من حضور وتنظيم قويين، فإنه يسجل ما يلي:

1. تثمينه إقرار السيد وزير التربية الوطنية بجدارة تمثيلية الجامعة الوطنية للتعليم وأحقيتها كنقابة ذات تمثيلية في متابعة قضايا الشغيلة التعليمية إقليمياً وجهوياً ووطنياً.

2. تأكيده لموقف الجامعة الوطنية للتعليم حول مسؤولية الوزارة على فشل الوصفات الإصلاحية التي عرفها قطاع التعليم حتى الآن، ورفضه تحويل تكفله بذلك لنساء ورجال التعليم.

3. مسؤولية مدير الأكاديمية في الاختلالات التي يعرفها تدبير الميزانيات و الموارد البشرية والمشاريع البيداغوجية و الديداكتيكية و الاختلالات التي تعرفها مالية الأكاديمية في الخوالة و الهواتف و التعويضات والصفقات... وتتجذر الإشارة أن المكتب الجهوي زود السيد الوزير بملف حول مجلمل هذه القضايا والذي وعد بالعمل على فتح تحقيق في شأنها.

4. مطالبته الوزارة بتلبية المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية بكل فئاتها وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين النقابات والوزارة (الدرجة الجديدة، اتفاق 19 أبريل 2011 بالنسبة للمبرزين، احتساب سنوات الخدمات السابقة في الترقى في الدرجة والرتبة بالنسبة للأساتذة العرضيين المدمجين....) الإستجابة لمطلب هيئة التوجيه والتخطيط التربوي مفتشين ومستشارين بامتداداتها على الإقليمية والجهوية والوطنية وعدم التراجع عن المكتسبات (الترقى بالشهادة بالنسبة للمجازين 2012 ولحاملي الماستر 2012، أحقية الموظفين في متابعة الدراسة...) الاستجابة الفورية للملف المطابق للدكتاترة والمتمنى في تغيير الإطار إلى أستاذ التعليم العالي مساعد، "خصوصاً والمنظومة التربوية تعرف اختلالات عميقة تستوجب استثمار مؤهلاتهم وكفاءاتهم وعدم إقصاء العديد من المناطق القروية من التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة.

5. إداناته للهجوم على الحريات النقابية بالقطع من أجور المضربي والمضربات، و التضييق وقمع احتجاجات نساء ورجال التعليم.

6. تأكيده على دور النقابة كطرف في المعادلة الاجتماعية في ممارسة الرقابة على القرار السياسي والإداري في كل ما يتعلق بقضايا قطاع التعليم.

7. رفضه مقاربة السيد الوزير للاختلالات الخاصة بالتدبير الإداري والمالي بمقتضى " عفا الله عما سلف" ، وتشبثه برفع الضرر وتفعيل مبدئي المساءلة والمحاسبة.

